عباس وشيراك وبوش يبحثون دفع عملية السلام

التزام بإنهاء المظاهر المسلحة وتواصل الاستعدادات للقمة الفلسطينية- الإسرائيلية

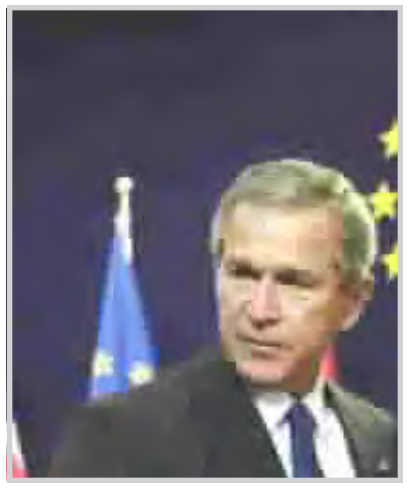

رام الله /اف ب
اعلن مسؤول كبير في مكتب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس لوكالة فرانس برس ان الاخير سيلتقي الرئيس الفرنسي جاك شيراك في باريس في السابع عشر من الشهر الجاري لمناقشة سبل دفع عملية السلام.
وقال هذا المسؤول طالبا عدم كشف هويته ان "ابو مازن سيعقد لقاء قمة مع الرئيس شيراك في السابع عشر من الشهر الجاري". واضاف "سيناقشان خلال هذه القمة تطورات عملية السلام بعد الانسحاب الاسرائيلي من غزة وكيفية تطبيق خارطة الطريق".
واكد متحدث باسم الاليزيه في باريس لقاء عباس-شيراك.
وكان شيراك دعا الرئيس الفلسطيني بعد انتخابه في كانون الثاني رئيسا للسلطة الفلسطينية، الى زيارة فرنسا.
وقد التقى شيراك وعباس للمرة الاخيرة في باريس قبيل وفاة الزعيم التاريخي للفلسطينيين ياسر عرفات في تشرين الثاني ,٢٠٠٤
وفي مستهل ايلول ، قام وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست-بلازي بزيارة استمرت يومين الى الاراضي الفلسطينية واسرائيل.
من جهة ثانية، سيلتقي الرئيس الفلسطيني الرئيس الاميركي في ٢٠ تشرين الاول في واشنطن.
من جانبها اكدت حركة فتح واجنحتها العسكرية انها ملتزمة ب"انهاء المظاهر المسلحة" في قطاع غزة معتبرة انه "لم يعد من مبرر لوجود هذا السلاح" في هذه المنطقة من الاراضي الفلسطينية.
وقال عبد الله الافرنجي مسؤول مكتب التعبئة والتنظيم في حركة فتح في قطاع غزة في مؤتمر صحافي عقدته الحركة بمشاركة قادة اجنحتها العسكرية من بينهم كتائب شهداء الاقصى "حرصا على طهارة سلاح المقاومة لاننا امتشقناه بهدف مقاومة الاحتلال ودحره عن ارضنا، و بعد خروج الاحتلال من قطاع غزة، لم يعد مبرر لوجود هذا السلاح في ارضنا" مضيفا "نرحب بالاتفاق الوطني على منع المظاهر العسكرية وسنكون اول الملتزمين به".
هذا وقد خيمت الشكوك حول انعقاد القمة بين رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، مع عدم توصل اجتماع تحضيري ثان للقمة الى اتفاق نهائي.
واعلن كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات انه "تم الاتفاق على عقد اجتماع آخر لاحقا لاستكمال النقاش حول جدول الاعمال وهناك قضايا تم الاتفاق عليها بينما هناك قضايا لا زال هناك خلاف عليها، ولكن اجواء الاجتماع عملية".

الإرهاب في مقدمة اهتمامات البرلمان البريطاني

لندن (اف ب)- استأنف النواب البريطانيون امس الاثنين الدورة البرلمانية بعد عطلة الصيف التي استمرت ٨٠ يوما وعلى جدول اعمالها عدة مشاريع قوانين مثيرة للجدل وبينها الصيغة الجديدة لقانون مكافحة الارهاب.
وبعد انتهاء عطلة الصيف يفتتح النواب مداولاتهم وستكون الحصة الكبرى في الاسابيع المقبلة لاعادة النظر في قانون مكافحة الارهاب الصادر عام ٢٠٠٠ وذلك بناء على اقتراح الحكومة.
ومن المتوقع ان تكون المناقشات محتدمة حول اقتراح وزير الداخلية البريطاني تشارلز كلارك تمديد الفترة التي يمكن للشرطة ان تستجوب فيها مشتبها به في قضايا ارهاب بدون توجيه التهم اليه رسميا الى ٩٠ يوما مقابل ١٤ حاليا.
واعلن جيف هون الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان الاحد ان الحكومة مستعدة للاستماع لرأي النواب قائلا "نقر بان مشروع القانون هذا يتضمن بعض الاجراءات التي يمكن ان تثير الاهتمام لكننا سنصغي لرأي البرلمان وسنتصرف عملا به".
وسبق ان تراجعت الحكومة في مشروع القانون هذا لتعدل عن اقتراحها الاساسي باعتبار تمجيد الارهاب جريمة.
وحسب اخر نسخة من النص فعلى المدعي ان يثبت ان الشخص الذي ادلى بهذه التصريحات يريد الحث على ارتكاب اعمال ارهاب جديدة.
ومن المفترض طرح مشاريع قوانين اخرى مهمة مثل اصلاح نظام التقاعد وبطاقات الهوية واصلاح قطاعات عامة ولا سيما النظام الصحي.

ميركل تطيح بشرودر وتترأس الحكومة

ميونخ/وكالات
افاد مصدر قريب من الاتحاد المسيحي الاجتماعي (محافظ) الاثنين في ميونيخ (جنوب) ان المفاوضات الرسمية بين الاشتراكيين الديموقراطيين والمحافظين بشأن تشكيل حكومة ائتلاف واسع في المانيا ستبدأ الاسبوع المقبل.
وكان مجلس رئاسة الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي ينتمي اليه المستشار المنتهية ولايته غيرهارد شرودر وافق خلال اجتماع قبل ظهر في برلين على بدء المفاوضات التي ستؤدي الى تشكيل حكومة برئاسة المحافظة انغيلا ميركل.
وقد كانت الأزمة السياسية الالمانية قد دخلت أسبوعها الثالث بعد أن تمسك الطرفان بأن نتيجة الانتخابات التي أجريت مؤخرا تجعل المستشارية من حقه بعد تشكيل ائتلاف حاكم.
وقد عقد حزبا الطرفين ثلاث جولات من المحادثات فيما وصف بأنها محادثات استكشافية أجريت مع قاعدة أوسع من الفرق والزملاء.
محادثات تشكيل ائتلاف
ولم تشهد ألمانيا من قبل أزمة سياسية شبيهة بالتي تعيشها الآن.
فبعد ثلاثة أسابيع كاملة من انتهاء الانتخابات العامة، لم يكن يتضح من سيقود الحكومة الجديدة. وقد التقى أعضاء في الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي يتزعمه شرودر، بنظراء لهم في حزب المسيحيين الديموقراطيين الذي تتزعمه ميركل يومي الخميس والأحد الماضيين. قبل الاتفاق الأخير أمس .

تحذير إيراني للبرادعي

طهران/القناة
حذرت إيران مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي الذي فاز بجائزة نوبل للسلام من ترك القوى العظمى التي تريد إحالة طهران الى مجلس الأمن توجه سياسة الوكالة. وامتنع المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية حميد رضا اصفي عن التعليق عند فوز البرادعي بالجائزة يوم الجمعة إلا انه هنأه الاحد بقدر من التحفظ في أول رد فعل رسمي من جانب ايران. وقال آصفي -نحن نهنئ السيد البرادعي... لكن عليه ان يسعى للحيلولة دون وقوع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيدي القوى الكبرى.-
وحققت الوكالة في برنامج ايران النووي على مدى ما يقرب من ثلاثة أعوام واعتمد مجلس محافظيها المؤلف من ٣٥ دولة الشهر الماضي قرارا يوصي باحالة طهران الى مجلس الامن الدولي الذي يحتمل ان يفرض عقوبات عليها. وتقول ايران ان برنامجها النووي سلمي ويهدف الى توليد الكهرباء وتصر على ممارسة حقها في صنع الوقود النووي وهددت باستئناف العمل في دورة الوقود الكاملة والحد من نطاق تفتيش الامم المتحدة لمنشاتها النووية اذا احيلت الى مجلس الامن وهو ما يتوقع كثير من الدبلوماسيين ان يتم في تشرين الثاني. وهددت ايران كذلك باعادة النظر في العلاقات التجارية وخاصة في المجالات النفطية مع البلدان التي وافقت على قرار مجلس محافظي وكالة الطاقة الذرية.

اسبانيا تعيد النظر في سياسة ترحيل المهاجرين

مدريد /BBC
قالت الحكومة الاسبانية انها تقوم بمراجعة سياسة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من سبتة ومليلية، وهما مدينتان اسبانيتان في شمال افريقيا، الى المغرب.
واعلن مسؤول حكومي في مليلية انه لا توجد خطط لترحيل المزيد من المهاجرين غير الشرعيين في الوقت الراهن، وذلك بعد ان تم ترحيل ١٧٠ فردا في الايام الاخيرة الى المغرب.
وكان المهاجرون الى مليلية، واغلبهم افارقة، قد اشتكوا من سوء معاملة السلطات المغربية لهم، وناشدوا المسؤولين الاسبان الا يتم ترحيلهم الى المغرب.
وبدأت السلطات الاسبانية في الاستجابة لمطالباتهم، اذ اقلعت طائرة محملة بالمهاجرين غير الشرعيين من مليلية الى اسبانيا.
ومن جانبه يعتزم وزير الخارجية الاسباني ميجيل انجيل موراتينوس زيارة المغرب لبحث افضل سبل التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية.

منظمة اطباء بلا حدود

معضلة

يذكر ان كلا من اسبانيا والمغرب اتفقتا على اتخاذ سياسة متشددة تجاه المهاجرين الذين يحاولون الدخول من اراضي المغرب الى مدينتي سبتة ومليلية، وذلك بعد ان حاول الآلاف تحطيم الاسلاك الشائكة على الحدود.
السلطات المغربية ألقت بالمئات من المهاجرين في مناطق صحراوية جنوب البلاد
ونجح المئات بالفعل في العبور من الحدود المغربية الى المناطق الاسبانية، الا ان ١١ فردا منهم على الاقل لقوا حتفهم.
وانتقدت منظمة اطباء بلا حدود سياسة اسبانيا في اعادة المهاجرين الى المغرب، وقالت ان السلطات المغربية ألقت بالمئات منهم في مناطق صحراوية جنوب البلاد دون اي مساعدة.
وتواجه اسبانيا معضلة شديدة التعقيد في هذا المجال، اذ انها تسعى الى الحد من الهجرة غير الشرعية من جانب، ولكنها في نفس الوقت تواجه انتقادات لقيامها بترحيل المهاجرين الى المغرب من جانب آخر.
وتشير استطلاعات رأي اجريت مؤخرا الى ان هذا الموضوع يحتل صدارة قائمة الموضوعات التي تشغل اهتمامات الناخبين الاسبان، الامر الذي يشكل ضغطا متزايدا على الحكومة الاسبانية.

شبكة للقاعدة في سيناء

القدس /اف ب
اعلن رئيس الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية الجنرال اهارون زئيفي فركش في تصريحات نقلتها امس الاثنين وسائل الاعلام الاسرائيلية ان شبكة القاعدة اقامت قاعدة لها في شبه جزيرة سيناء المصرية.
وفي تصريحات ادلى بها امس امام الحكومة الاسرائيلية، قال الجنرال فركش ان مصر كانت على علم بوجود مثل هذه القاعدة التابعة لشبكة اسامة بن لادن على اراضيها وحاولت تفكيكها.
واضاف فركش كما نقلت عنه وسائل الاعلام، ان سلطات القاهرة تفضل ان تتوخى الحذر لانها تخشى مواجهة مع القاعدة يمكن ان تؤدي الى موجة اعتداءات في مصر. واوضح ان هذه القاعدة كانت محمية بشكبة الغام.
وتابع ان ناشطي القاعدة الذين جاؤوا من مصر تمكنوا من جهة اخرى من التسلل الى قطاع غزة واقامة فرع في مدينة غزة.
وقد وقعت اعتداءات في الاونة الاخيرة في سيناء. وفي ٢٣ تموز قضى حوالى ٧٠ شخصا في اعتداءات شرم الشيخ. وفي ١٥ اب اصيب عسكريان كنديان من قوة المراقبة المتعددة الجنسيات في انفجار قنبلة في الجورة. وفي تشرين الاول ٢٠٠٤ قتل ٣٤ شخصا بينهم ١١ سائحا اسرائيليا في هجمات في طابا.

جبهة موحدة للمعارضة المصرية لخوض الانتخابات البرلمانية

القاهرة / وكالات
قال سياسيون مصريون إن عشرة أحزاب وجماعات معارضة تشمل حركة كفاية ويساريين وليبراليين شكلت جبهة موحدة لانتخابات مجلس الشعب (البرلمان) في تشرين الثاني القادم. وقالت الجبهة انها ستخوض انتخابات مجلس الشعب بقائمة موحدة في مواجهة قائمة مرشحي الحزب الوطني .
وتضم الجبهة معظم أحزاب وجماعات المعارضة مثل حزب التجمع الوطني التقدمي وهو حزب يساري وحزب الوفد وهو حزب ليبرالي والحزب العربي الديمقراطي الناصري. كما تضم إسلاميين معتدلين. وقالت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة انها ستخوض الانتخابات بقائمة خاصة بها لكنها ستنسق انتخابيا مع الجبهة التي ستضم قائمتها مرشحين من تسعة أحزاب وجماعات وحركات بينها الحركة المصرية من أجل التغيير -كفاية-.
ونقلت وكالة رويترز عن محمد حبيب نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين قوله ان الجماعة لم تتمكن من الاشتراك مع الجبهة الجديدة في قائمة موحدة لقصر الفترة المتبقية على اجراء الانتخابات. وقال ان اتفاق عشرة أحزاب وجماعات على قائمة واحدة من المرشحين يتطلب وقتا أطول من الوقت المتاح حاليا.
وأضاف أن الجماعة ستنسق مع الجبهة في كل الدوائر الانتخابية التي يمكن التنسيق فيها لتجنب منافسة بين مرشحين من الجانبين. وأشار الى أن الجماعة يمكن أن تترك دائرة ما لمرشح قوي من الجبهة وسيحدث الشيء نفسه من جانب الجبهة تجاه الجماعة.
وقال البيان الصادر بتشكيل الجبهة -أكد ممثل الاخوان المسلمين في الجبهة التزام جماعة الاخوان بالتنسيق الكامل مع هذه القائمة الموحدة.-

وراء الحدث

الموقف الفلسطيني واستحقاقات القمة القادمة

مالك الله فرج
Malalah_faraj@yahoo.com

تتواصل التحضيرات المكثفة على الجبهتين الفلسطينية والاسرائيلية لعقد القمة المرتقبة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون في وقت اكد فيه عباس ضرورة العمل لان تكون هذه القمة، قمة اتفاقات وانجازات ونتائج على الأرض، لا قمة وعود وبيانات.
وفي الوقت الذي يبدو فيه، الموقف الاسرائيلي أكثر تماسكاً، واستعداداً لهذه الجولة من المباحثات، فان الموقف على الساحة الفلسطينية لا يزال هشاً، وبحاجة للمزيد من تقريب وجهات النظر، ومن التقارب، ومن الاستعداد الفعلي لبلورة الحد الادنى من الاتفاق على موقف فلسطيني موحد، يقف على قدم المساواة امام الموقف الاسرائيلي، ويوصد كل الثغرات التي بامكان الطرف الآخر استثمارها للتشكيك بقدرة وفاعلية ومصداقية الجانب الفلسطيني في الالتزام بما يتم الاتفاق عليه.
لقد عكس الانسحاب الاسرائيلي الاحادي الجانب من غزة، واقعاً جديداً على الأرض، ففي الوقت الذي استقطب ذلك الانسحاب دعماً سياسياً دولياً للجانب الاسرائيلي، فانه من جانب آخر، وضع السلطة الفلسطينية وجهاً لوجه امام الامتحان الصعب، في السيطرة على الأوضاع ، وفي تقييد أعمال العنف أو تحجيمها على اقل تقدير، وفي توحيد مواقف المنظمات والفصائل الفلسطينية، بموقف وطني واحد، ازاء جميع القضايا المطروحة.
بيد ان مسارعة معظم القوى والمنظمات والفصائل الفلسطينية، لمحاولة استثمار ذلك الانسحاب، للكسب السياسي، بادعاءات تاثيرات ثقلها السياسي والنضالي والكفاحي في تحقيقه، ادى الى تصادم المواقف وتشابك الخيوط، وضياع مركزية الموقف والقرار للسلطة الفلسطينية في زحام الشعارات والمزايدات التي ادت الى مصادمات مؤسفة، ومجازر لا مبرر لها راح ضحيتها العشرات من الفلسطينيين، بل وهددت بدفع الأوضاع ، الى حافة الحرب الأهلية، مما افرز معضلات سياسية في الداخل، وخسائر كبيرة على الصعيد الخارجي، جعل الثقة الدولية تهتز بقدرة السلطة الفلسطينية على احتواء التفاعلات الداخلية وحسمها.
لقد استثمر الجانب الاسرائيلي، تلك الأحداث المؤسفة، وهدد بإجراءات عنيفة، وباجتياحات قاسية، وباعادة احتلال مناطق التوتر، والاهم حمل السلطة الفلسطينية، مسؤولية الأحداث متهماً اياها بعدم القدرة على احتواء الأوضاع الفلسطينية، بكل ما يعنيه ذلك من محاولات بذر الشكوك في شرعية التمثيل الحقيقي للارادة الفلسطينية، بما يهدد بانعكاسات خطرة على صعيد التعامل الموضوعي مستقبلاً مع مراكز القرار الفلسطينية.
وفي وقت كانت فيه السلطة الفلسطينية تحاول اعداد مستحقات المرحلة اللاحقة للانسحاب من غزة، سواء ما يتعلق منها بالانسحابات الاخرى، وقضية القدس وجدار الفصل، والاسرى، والمعتقلين والمبعدين، وحدود عام ١٩٦٧ وما الى ذلك من قضايا ستراتيجية ملحة في مسيرة السلام، جاء موقف بعض المنظمات الفلسطينية، وفي مقدمتها حماس، بافتعال المواجهات مع اجهزة امن السلطة الفلسطينية، واستعراض الأسلحة وتصريحات المواقف المتشددة، لتزرع عثرات والغاماً في مسيرة السلطة، وتضعها امام تحديات جديدة، ولتشتت اهتماماتها هنا وهناك، بدل تركيز ذلك الاهتمام على القضايا المصيرية.
رافق ذلك كله، بل جاء نتيجة طبيعية له موقف المجلس التشريعي الفلسطيني الذي صدمه بعنف الانفلات الامني، وعدم قدرة اجهزة السلطة الشرعية من فرض القرار الوطني الشرعي في اسقاط جميع الأسلحة، عدا أسلحة قوات الأمن المركزية التابعة للسلطة الفلسطينية، فوقف مطالباً بقوة باسقاط الحكومة، واعادة تشكيل حكومة جديدة، قادرة على الامساك بقوة بزمام الامور وفرض هيبة النظام وسلطة القانون على جميع القوى والفصائل، والا تعرضت حكومة قريع لعملية سحب الثقة، مما وضع السلطة، وفي مقدمتها محمود عباس في دوامة البحث عن مخرج لكل هذه التحديات، في وقت تقترب فيه القمة المنتظرة مع الجانب الآخر من موعد عقدها.
الى ذلك، فان بعض المنظمات الفلسطينية وفي مقدمتها حماس، وعلى الرغم من اتفاقها الاخير على ميثاق (الشرف الفلسطيني) بعدم الانجرار لحرب اهلية، وبأن لا يرفع السلاح الفلسطيني بوجوه الفلسطينيين، فان الاصرار والتعسف ليس على الاحتفاظ بالسلاح والمظاهر المسلحة، ولكن الى جانب ذلك على التصريحات المتشددة، التي تحرج السلطة الفلسطينية في وقت تجد فيه الساحة الفلسطينية نفسها باشد الحاجة الى عمليات التهدئة الفعلية، فانها وضعت الرئيس الفلسطيني بين المطرقة والسندان، بدل ان تكون عامل دعم فعلي وحيوي للموقف الفلسطيني ولخطوات محمود عباس في تنفيذ الاجندة الفلسطينية حسب استحقاقاتها الستراتيجية.
ففي وقت، يصر فيه الجانب الاسرائيلي على مسؤولية السلطة الفلسطينية، والرئيس عباس نفسه في نزع أسلحة الفصائل الفلسطينية، لاستكمال مسيرة السلام وفق خارطة الطريق، واتفاقات شرم الشيخ، تصر حماس وغيرها على مواصلة عملية الاستعراض التسليحي في الشوارع الفلسطينية، لتضع عباس بين المطرقة الاسرائيلية، وسندان حماس.
لذلك فان اعادة ترتيب اوراق البيت الفلسطيني، مطلوبة بحدة، وأهمية أكثر من أي وقت مضى من اجل ان يذهب الرئيس محمود عباس الى القمة المشتركة، وهو يقف على أرض صلبة من جهة، ويمسك بيده بحزم بموقف فلسطيني واحد وواضح وبليغ، يوصد الابواب امام اية محاولة اسرائيلية لجر المباحثات نحو ثغرات واتجاهات من شانها عرقلة البحث في القضايا الاساسية .
ان استحقاقات القمة الفلسطينية- الاسرائيلية القادمة، تستلزم من جميع القوى والفصائل والمنظمات الفلسطينية، الحريصة على المصالح الوطنية الستراتيجية العليا، قراءة موضوعية لاتجاهات الأحداث على الأرض، ورسم الخطوات القادمة، وفق القرارات الصائبة التي تصب ميدانياً في تعزيز موقف السلطة، بمنحها تفويضا كاملاً، وثقة مطلقة ودعماً غير محدود في واحدة من اعقد واخطر المراحل المصيرية التي تمر بها القضية الفلسطينية، تلك هي مرحلة الانتزاع الحقيقي، لاقرار دولي، بشرعية اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة والعيش مع الطرف الآخر !.
وفي مقدمة ذلك كله، توحيد الصف الفلسطيني لاتشتيته ذلك لان الطرف الآخر يراهن في عمليات المراوغة السياسية، على تجزئة مركز القرار، لمراكز مختلفة، للادعاء بعدم وجود مفاوض فلسطيني قوي يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ اتفاقات والتزامات السلام !
ان المصالح الفلسطينية العليا، امام الامتحان الحقيقي، خلال القمة القادمة المنتظرة !
فهل يدعم الفلسطينيون سلطتهم الشرعية، ورئيسهم المنتخب ! ام يخذلانهما ويفرطون بفرصة حيوية لمواصلة ستراتيجية اقامة الدولة الفلسطينية ؟!